

جامعة الملك فيصل لتعليم عن بعد



جامعة الملك فيصل

كلية الآداب (مستوى ثاني)

محتوى مبادئ علم الاجتماع

د. أحمد فاضل الغامدي



...ليس امرأ مستحيل جعل الحلم واقع ...
فأحلامك بين يديك انت من تستطيع
تحقيقها اذا اردت ذلك ...
ابعد اليأس عن طريقك ... توكل على الله
وثق بأنك تستطيع ..
علم نفسك بأن لا يوجد مع الله شيء
مستحيل

وأنطلق لتحقيق حلمك

أعداد: همس الروح 201

لا تنسوني من دعائكم

المحاضرة الأولى

تعريف بعلم الاجتماع



نشأة علم الاجتماع

وفي هذه الصدد ، لا نهدف الى تتبع تاريخ الفكر الاجتماعي عامة ، حيث أن ذلك يحتاج الى اعداد مؤلف كامل حول هذا الموضوع . إذ أن تفكير الانسان في المجتمع الذي يحيط به ، تفكير قديم قدم الانسان نفسه . ويكفي القول بأن التفكير الاجتماعي قد مر في عدة مراحل حتى انتقل من المرحلة الفلسفية الى المرحلة العلمية الموضوعية .

وقبل بداية القرن الثامن عشر ، كان التفكير في دراسة المجتمع يدخل في دائرة اهتمام الفلاسفة الاجتماعيين الذين كانوا يهتمون عادة بوصف ما يجب أن يكون عليه المجتمع ، من وجهة نظرهم ، أكثر مما كانوا يهتمون بدراسة المجتمع الواقعي ، دراسة موضوعية^(١) . فقد كان التفكير الاجتماعي في مراحل الأولى ، مصطبغا بالصبغة العملية ، وكان يهتم اهتماما مباشرا بوضع قواعد للوصول الى تحقيق المجتمع المثالي ، كما كان يتصوره أفلاطون - مثلا - في كتاب « الجمهورية » ، وكما عبر عنه « توماس مور » (T. Moore) في كتاب « اليوتوبيا » (Utopia) .

(مؤسس علم الاجتماع : ابن خلدون)

(تعريفات من شرح الدكتور)

(تعريف اليوتوبيا: الفكر الخيالي المثالي) (الفلسفة: حب الحكمة) (السفسطة: جدل عقيم) (المنطق: ترتيب الافكار)

ويتضح مما سبق ، أن الفلسفة الاجتماعية Social Philosophy كانت أقدم في الظهور من علم الاجتماع . فقد نمت هذه الفلسفة نموا ملحوظا في اليونان القديمة ، وتبلورت في العصور الوسطى ، وازدهرت في القرن الثامن عشر (عصر التنوير) ، الذي سبق مباشرة مولد علم الاجتماع .

وقد بدأ علم الاجتماع في الظهور كعلم مستقل منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر . إذ بدأت تظهر فكرة « القوانين الوضعية » ، والشعور بأن الظواهر الاجتماعية تخضع كغيرها من الظواهر ، لقوانين تنظيم سيرها وتطورها . وكان هذا الشعور هو العامل الحاسم في تطور الدراسات الاجتماعية وخضوعها للتفكير العلمي . وقد أخذ هذا الاتجاه العلمي يقوى شيئا فشيئا ، محاولا التغلب على الاتجاهات الفلسفية والغائية حتى استطاع أن يتغلب عليها في نهاية القرن التاسع عشر .

هذا وقد حقق علم الاجتماع تقدما حاسما خلال النصف الأول من القرن العشرين ، على يد كثير من العلماء الاجتماعيين ، أمثال : « هيربرت سبنسر » (Herbert Spencer) في إنجلترا ، و « اميل دوركيم » (Emile Durkeim) في فرنسا ، و « فرديناند تونيز » (Ferdinand Tonnies) و « ماكس فيبر » (Max Weber) في ألمانيا ، و « تولكوت بارسونز » (Talcott Parsons) و « ألفين جولدنر » (Alvin Gouldner) في الولايات المتحدة الأمريكية .

ويعتد المفكر العربي ابن خلدون ، أو من فطن الى أن دراسة المجتمع يمكن أن تكون موضوعاً لعلم خاص . وقد اعتبر حوادث التاريخ أكبر معمل تجرى فيه التجارب الاجتماعية على سجيتها ولهذا السبب اهتم بتنقيته من الأخطاء التي علفت به ، ونادى بقيام علم جديد للمجتمع سماه « علم العمران أو الاجتماع البشري » . ويعتبر ما قام به ابن خلدون بمثابة بذر البذور ووضع القواعد لتأسيس علم اجتماع مستقل واضح المعاني . وفي مقدمته الشهيرة ، نجده يعرف التاريخ تعريفاً اجتماعياً صرفاً يكشف عن ادراكه المبكر لموضوع هذا العلم الجديد ، والذي يتمثل في دراسة الحياة الاجتماعية وكل ما يعرض فيها من حضارة مادية وعقلية . كما أوضح العلاقة بين هذا العلم الجديد وبين علم التاريخ من حيث أنه يفيد في ايضاح الوقائع التاريخية وتحقيقها . بل أنه قد جعل الاجتماع أساساً لدراسة التاريخ كما ميز بين موضوع هذا العلم الجديد وموضوعات بعض العلوم الأخرى مثل علم الخطابة ، وعلم السياسة المدنية .

أما مصطلح (علم الاجتماع) Sociology ، فقد صاغه « أوجيست كونت » (Auguste Comte) في القرن التاسع عشر الميلادي . وهو مصطلح مزيج من اللاتينية واليونانية ويتكون من مقطعين : يشير أولهما (Socio) الى المجتمع ، ويشير المقطع الآخر (Logy) الى العلم ، ومن ثم فإن المصطلح يعطينا تعريفاً أولياً لهذا العلم على أنه « علم الاجتماع » .

ومن العوامل التي أثرت في « كونت » وجعلته يفكر في انشاء هذا العلم الجديد ، تلك الظروف الاجتماعية السيئة والتغيرات الواسعة التي حدثت في المجتمع الفرنسي - في عصره - نتيجة سير هذا المجتمع في طريق التصنيع ، وما ترتب على ذلك من ظهور مشكلات اجتماعية متعددة ، مثل انفصال الناس عن أسرهم لساعات طويلة من اليوم ، والازدحام ، وسوء الاحوال السكنية . ومن ثم فكر « كونت » في انشاء علم جديد يتولى تفسير هذه التغيرات التي حدثت في المجتمع ، على أن يقوم هذا العلم بتطبيق المنهج العلمي في دراسة السلوك الانساني .

(توصل ابن خلدون الى فكرة القوانين من خلال التاريخ بينما ، أوجيست كونت توصل الى فكرة علم الاجتماع والقوانين من خلال الحاضر والظروف الاجتماعية السيئة والتغيرات التي كانت موجودة في الثورة الفرنسية)

(المعرفة الاجتماعية تتكن من : مفاهيم - نظريات - منهج)

وقد قسم « كونت » علم الاجتماع الى قسمين رئيسيين هما : الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics التي تدرس شروط وجود المجتمع ، والديناميكا الاجتماعية Social Dynamics التي تدرس حركة المجتمع المستمرة . وهذا التقسيم الذي ذهب اليه « كونت » لعلم الاجتماع هو التقسيم التقليدي - الذي كان يتبع في عصره - لعلم الفيزياء . وقد كان « كونت » يرغب في البداية أن يطلق على هذا العلم الجديد الذي يدرس المجتمع « الفيزياء الاجتماعية » Social Physics مما يوضح وجهة نظره في أن المجتمع يمكن دراسته بنفس الطريقة التي يمكن بها دراسة الظواهر المختلفة الموجودة في الكون

وعلى الرغم من اعترافنا بفضل المفكر الفرنسي « كونت » في ارساء دعائم علم الاجتماع الحديث . فقد أعطى لهذا العلم اسمه الذي يستخدم حاليا . بالاضافة الى ان تقسيمه لعلم الاجتماع لا يزال يستخدم حتى الآن ، وان كان التعبير عنه يتخذ اصطلاحات مختلفة مثل البناء الاجتماعي Social Structure بدلا من الاستاتيكا الاجتماعية ، والتغير الاجتماعي Social Change بدلا من الديناميكا الاجتماعية . إلا أنه يجب أن ننظر الى المفكر العربي ابن خلدون ، على أنه المؤسس الأول لعلم الاجتماع في العالم أجمع . وقد سبق في ذلك « كونت » الذي يعده الغربيون أول مؤسس لعلم الاجتماع في الغرب ، وذلك بحوالي خمسة قرون ونصف . وقد كان ابن خلدون أول من تحدث عن علم الاجتماع بوصفه علما مستقلا ، أي له موضوع ، ومسائل ، ومنهج ، واسلوب علمي يتميز به . كما أنه لم يكن كسابقه من المفكرين الاجتماعيين مثل افلاطون ، يتحدث عما ينبغي أن يكون في جمهوريته الفاضلة ، أو عن مجتمع مثالي تخيله ، وتخيل له تنظيما معينا

مواضيع الدراسة في علم الاجتماع (موضوعات علم الاجتماع)

(أ) دراسة المجتمع :

وفي هذا الصدد ، نجد أن هناك كثير من علماء الاجتماع الذين جعلوا دراسة المجتمع هو الموضوع الأساسي في علم الاجتماع . وقد سبق أن ذكرنا ان اصطلاح (علم الاجتماع) Sociology الذي وضعه « كونت » يعطينا تعريفا أوليا لهذا العلم ، على أنه « دراسة المجتمع » . كما عرف « هنرى جيدنجز » (H. Giddings) علم الاجتماع بأنه « الدراسة العلمية للمجتمع » . وعرفه أيضا « لستر وارد » (L. Ward) بأنه « علم المجتمع » . وقد أيدهم في ذلك « رينيه مونييه » (R. Maunier) الذي عرف علم الاجتماع بأنه « الدراسة الوصفية المقارنة التفسيرية للمجتمعات الانسانية بحسب ما تشهد به مشاهدتها في الزمان والمكان » .

(ب) دراسة النظم الاجتماعية :

ومما يؤكد أهمية دراسة النظم الاجتماعية كموضوع أساسي من موضوعات الدراسة في علم الاجتماع ، كثرة التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع لمفهوم النظام الاجتماعي ، بالاضافة الى أن هناك من العلماء من يعرف علم الاجتماع بأنه « علم دراسة النظم الاجتماعية » . فقد ذهب الى ذلك كل من « اميل

(ج) دراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية :

يرى كثير من علماء الاجتماع أن دراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية تعتبر هي الموضوع الأساسي المتميز في علم الاجتماع . فقد ذهب « موريس جنزبرج » (M. Ginsberg) الى أن علم الاجتماع هو « علم دراسة التفاعلات والعلاقات الانسانية ، ظروفها وآثارها » . كما ذهب « روبرت ماكيفر » (R. Maciver) و « تشارلز بيدج » (C. Page) الى ان علم الاجتماع هو « العلم الذي يدور حول العلاقات الاجتماعية » . ونجد أن « جون لويس جيلين » (J. L. Gillin) و « جون فيليب جيلين » (G. P. Gillin) قد عرفا علم الاجتماع بأنه « علم دراسة التفاعل الذي ينشأ عن اجتماع الكائنات الانسانية » . كما عرفه « فيرثشايلد » (H. P. Fairchild) بأنه « علم دراسة الانسان وبيئته الانسانية في علاقتهما بعضهما

بعض « . وقد ذهب « تيرنر » (J. H. Turner) أنه يمكن تعريف علم الاجتماع بوجه عام ، على أنه « الدراسة العلمية للعلاقات الاجتماعية بأشكالها البسيطة والمعقدة » . كما أكد « بارنز » (H. E. Barnes) على أهمية العلاقات الاجتماعية كعنصر أساسي تتكون منه الحياة الاجتماعية للإنسان . ويرى أن علم الاجتماع هو الدراسة العلمية للسلوك الجماعي ، أي دراسة العلاقات بين الأفراد ، والعوامل التي تؤدي إليها ، وما ينشأ عنها من آثار ، على أساس ان كل فرد يتصل بغيره ويتفاعل معه

ويتضح مما سبق ، أن أغلب التعريفات السالفة الذكر ، تتميز ببساطتها وسطحيتها وقصرها موضوع الدراسة في علم الاجتماع على موضوع واحد ، قد يكون هو المجتمع بوجه عام ، أو النظم الاجتماعية ، أو الأفعال والعلاقات الاجتماعية .

وعلى عكس ما سبق ، نجد أن « انكلز » قد جعل مجالات الاهتمام في علم الاجتماع تتسع بحيث تشمل جميع وجهات النظر السالفة الذكر . فقد قام « انكلز » بدراسة جميع وجهات النظر القديمة والحديثة التي تدور حول موضوع الدراسة في علم الاجتماع ، ثم ذهب الى أن هذا العلم يهتم بثلاثة موضوعات أساسية متميزة ، يمكن ترتيبها ترتيباً تنازلياً تبعاً للحجم ودرجة التعقيد على النحو التالي : المجتمعات، والنظم، والعلاقات الاجتماعية .

(الفكرة الأساسية من علم الاجتماع هي القوانين، التي أسماها ابن خلدون العوارض الذاتية)

الى هنا انتهت المحاضرة الاولى

ملاحظة:

ما بين الأقواس بلون الاخضر اضافات من شرح الدكتور

تحتاج منكم متابعة المحاضرة المسجلة للفهم اكثر

المحاضرة الثانية

ميادين علم الاجتماع

علم الاجتماع النظري وعلم الاجتماع التطبيقي

يتفق علماء الاجتماع على أن علم الاجتماع يؤدي إلى المعرفة والفهم السليم للسلوك الإنساني. إلا أنهم يختلفون حول ما إذا كان هذا العلم يسعى إلى اكتشاف الحقائق الاجتماعية من أجل استخدامها في الحياة العملية وتكوين مجتمع أفضل. إذ يرى بعض العلماء أن علم الاجتماع علم نظري. ويرى البعض الآخر أنه علم تطبيقي. بينما نجد آخرون يرون أنه علم نظري وتطبيقي في آن واحد، بل إنهم لا يرون أن هناك أية حدود فاصلة بين علم الاجتماع النظري وعلم الاجتماع التطبيقي. ومن العلماء الذين ذهبوا إلى أن علم الاجتماع علم نظري بحت: بيرستد وماكس فيبر وبيري.

س / ما هو هدف علم الاجتماع النظري ..؟ ج / هو الوصول إلى المعرفة

ويذهب هؤلاء إلى أن الغاية الأولى لهذا العلم هي دراسة الظواهر أو النظم الاجتماعية دراسة تحليلية وضعية، لاكتشاف القوانين التي تخضع لها. أي أن علم الاجتماع نظري يقوم بدراسة الظواهر والنظم الاجتماعية بهدف المعرفة فحسب. أما التطبيق فمن اختصاص علوم أخرى يطلق عليها العلوم الاجتماعية التطبيقية.

وفي الفترة ما بين عامي ١٩٦٠، ١٩٧٠م، ظهر بعض العلماء الذين يروا أن علم الاجتماع علم تطبيقي يهتم بوضع حقائق الحياة الاجتماعية في مجال التطبيق العملي. ومنهم جولدنر وبيكر وكولفاكس ولي.

وقد ظهر في الولايات المتحدة، كثير من العلماء الذين اهتموا بالإصلاح الاجتماعي. ورأوا أن علم الاجتماع قوة فعالة لتخفيف الآلام البشرية وتوجيه البشر في طريق البحث عن المستقبل الأفضل.

ويهدف علم الاجتماع التطبيقي إلى استخدام المعرفة السوسولوجية في حل المشكلات الاجتماعية إذ يدرس هذا العلم مدى إمكانية وضع حقائق علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية في مجال التطبيق العملي ومحاولة الارتقاء بالنظم والأوضاع القائمة ومحاولة معالجة المعتل منها. ويدخل في إطار هذا العلم الدراسات المتعلقة بالتنظيم والتنسيق والمسح الاجتماعي والرقابة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي والهندسة الاجتماعية وما إلى هذا من الأمور التي ينطوي عليها الإصلاح الاجتماعي.

هدف علم الاجتماع التطبيقي ليس فقط المعرفة وإنما في دراسة الظواهر الاجتماعية (شرح الدكتور)

ويرى فريق ثالث من العلماء أن علم الاجتماع علم نظري وتطبيقي في آن واحد. بالإضافة إلى أنه لا توجد حدود فاصلة بين العلمين. إذ أن علم الاجتماع مطالب بأن يستمر في دراسة الموضوعات التي تسهم في تدعيم بنائه النظري وتمكنه من الفهم الشمولي لقضايا المجتمع على المستوى المقارن، كما أنه مطالب أيضا بأن يدرس موضوعات أو تطبيقات لها أولوية من وجهة نظر المجتمع أو أقسامه المختلفة أو المسؤولين عن أنشطته العديدة، مثل التربية والتنشئة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية.

وعموما فإن علم الاجتماع لم يعد يقتصر على مجرد كونه علما أكاديميا أو نظريا بحتا، وإنما أصبح يتجه بشكل متزايد لأن يكون علما تطبيقيا، يسعى إلى تطبيق نتائج دراسات علم الاجتماع على الواقع الاجتماعي بهدف حل المشكلات الاجتماعية وتسهيل عمليات الإصلاح الاجتماعي.

ونرى أن هذا الاتجاه الذي يدعو إلى أن يكون علم الاجتماع علما نظريا وتطبيقيا في آن واحد، يمكن أن يثري معرفتنا بحقائق الحياة الاجتماعية. إذ أن المعرفة العلمية كما يذكر نورث هوايتهد تستمد من مصدرين: المصدر النظري والمصدر التطبيقي. ويتمثل المصدر النظري في الرغبة في الفهم واكتساب المعرفة. أما المصدر التطبيقي، فيتمثل في الرغبة في توجيه أفعالنا للحصول على الأهداف التي سبق تحديدها.

ميادين علم الاجتماع

قسم (سوروكين) علم الاجتماع إلى قسمين: علم الاجتماع العام وعلوم الاجتماع الخاصة.

ويرى أن علم الاجتماع العام هو العلم الذي يدرس الخصائص المشتركة بين الظواهر الاجتماعية الثقافية في نواحيها البنائية والدينامية. ومن ثم ينقسم علم الاجتماع العام إلى قسمين: أولهما علم الاجتماع البنائي العام الذي يدرس بناء وتكوين الظواهر الاجتماعية الثقافية. أما القسم الآخر فهو علم الاجتماع الدينامي العام الذي يدرس العمليات الاجتماعية المتكررة مثل التفاعل والتنشئة الاجتماعية والتوافق الاجتماعي.

أما علوم الاجتماع الخاصة فهي تقوم بنفس ما يقوم به علم الاجتماع العام إلا أن كل منها يتناول دراسة مجموعة خاصة من الظواهر الاجتماعية الثقافية التي تم اختيارها لإجراء دراسة مركزة عليها، وذلك مثل دراسات السكان والمجتمع الحضري والأسرة والجريمة وعلم الاجتماع الاقتصادي.

ويرى ميتشل أن هذه الميادين المتخصصة التي ظهرت في علم الاجتماع إنما تتحدث عن نمو المعرفة والمزايا الواضحة التي تترتب على تقسيم العمل العلمي. ومن ثم فقد ظهر في علم الاجتماع كثير من الميادين المتخصصة التي تختلف من حيث قدمها وتاريخ نشأتها. فهناك ميادين لها أصول قديمة مثل علم الاجتماع الأسري وهناك فروع أخرى حديثة كعلم الاجتماع الصناعي. ونجد أن بعض ميادين الدراسة في علم الاجتماع قد تخصصت في دراسة أنماط معينة من المجتمعات والعلاقات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات وذلك مثل الميادين التالية:

١- علم الاجتماع البدوي.

٢- علم الاجتماع الريفي.

٣- علم الاجتماع الحضري.

كما نجد أن هناك ميادين أخرى تدور حول دراسة بعض أشكال أو أنماط النظم الاجتماعية المختلفة الموجودة في المجتمع مثل الميادين التالية:

١- علم الاجتماع التريوي.

٢- علم الاجتماع الاقتصادي.

٣- علم الاجتماع السياسي.

٤- علم الاجتماع الديني.

وقد تزداد درجة التخصص في بعض هذه الميادين ، إلى درجة أننا نجد أن هناك بعض الميادين التي لا تتناول دراسة نظام بأكمله من النظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع بل تتناول جانباً أو أكثر من هذا. وعلى سبيل المثال، إلى جانب المتخصصين في علم الاجتماع الاقتصادي نجد أن هناك متخصصين في:

١- علم اجتماع التنظيم.

٢- علم الاجتماع الصناعي.

٣- علم اجتماع العمل.

وبالإضافة إلى هذه الميادين المتخصصة السابقة، نجد أن علم الاجتماع يتضمن ميادين أخرى متعددة أهمها علم اجتماع الانحراف وعلم الاجتماع الطبي وعلم اجتماع المعرفة وعلم الاجتماع اللغوي وعلم اجتماع الأدب.

ويتضح مما سبق أن علم الاجتماع علم واسع مركب يقوم بدراسة الخصائص العامة لكل أنواع الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر. كما يتضح لنا أن علم الاجتماع يتضمن عدداً كبيراً من الميادين المتخصصة. وعلى الرغم من التداخل بين هذه الميادين المختلفة، إلا أن لكل من هذه الميادين استقلاله النسبي، كما أن هناك درجة من الاعتماد المتبادل بين هذه الميادين التي ترتبط فيما بينها في إطار النظرية السوسولوجية.

مفهوم العلم وأهدافه الرئيسية:

من الشائع تعريف العلم بأنه تراكم المعرفة المنسقة. وقد يعرف أيضا بأنه بناء منسق من المعرفة توضح كيف تعمل القوانين العامة. ومن العلماء من يعرف العلم بأنه الطرق المنسقة المنطقية التي يمكن عن طريقها الحصول على المعرفة. كما يعرف العلم بأنه الطريقة المنطقية والمنسقة التي يمكن من خلالها ملاحظة الحقائق وتصنيفها بهدف صياغة نظريات يمكن اختبارها والتأكد من مدى صحتها.

ويوافق كثير من العلماء الاجتماعيين على أن العلم هو الدراسة الموضوعية المنظمة للظواهر الواقعية وما يترتب على ذلك من بناء للمعرفة. ويتضح من تحليل التعريفات السابقة أن مفهوم العلم ليس مرادفا لمفهوم المعرفة، نظرا لأن المعرفة العلمية تعد أحد أنواع المعارف التي تتكون منها ثقافة المجتمع. كما يتضح منها أن المعرفة العلمية هي نوع من المعرفة المنطقية المنظمة أو المنسقة التي يمكن الحصول عليها عن طريق استخدام المنهج أو الطريقة العلمية.

وتتكون المعرفة العلمية من جانبين: أحدهما جانب حسي نعتمد فيه على الخبرة الحسية التي تزودنا بها أعضاء الحس. أما الجانب الآخر، فهو جانب عقلي أو منطقي يسمى بالمعرفة العقلية أو المجردة ونعتمد فيه على العقل. ولا يوجد أي انفصال بين هذين الجانبين للمعرفة. وهما يمثلان حلقتين متصلتين في سلسلة المعرفة العلمية، ومن خلال تفاعلهما تتقدم وتتطور المعرفة.

كما أن للمعرفة العلمية خصائص أو معايير معينة تجعلها تختلف عن غيرها من أنواع المعارف غير العلمية وهي التجريد والعمومية والواقعية والحياد الأخلاقي والموضوعية.

ولابد للمعرفة العلمية أن تتوافر فيها هذه الخصائص أو المعايير العلمية السابقة حتى يمكنها اكتشاف الحقيقة وإقامة الدليل عليها ومساعدتنا على فهم العالم الذي نعيش فيه وبذلك يمكن تحقيق أهداف العلم الرئيسية وهي: الوصف، والشرح أو التفسير، والتنبؤ، والضبط أو التحكم.

ويتضح من الأهداف السابقة التي يسعى العلم إلى تحقيقها، أن العلم لا يقف عند مرحلة الوصف، بل يتعدى ذلك إلى محاولة الفهم والتفسير، أي محاولة كشف العلاقات التي تقوم بين الظواهر الاجتماعية المختلفة. ويؤدي الفهم والتفسير إلى تحقيق هدف آخر يتمثل في القدرة على التنبؤ، أي التأكد من انطباق المبادئ أو القواعد العامة التي يتم التوصل إليها عن طريق البحث العلمي على حالات أخرى في أوضاع مختلفة عن تلك التي سبق استقراؤها منها. وتزداد القدرة على الضبط أو التحكم كلما زادت القدرة على التنبؤ القائم على أساس الفهم.

إمكانية الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية:

عارض فريق من العلماء مبدأ تطبيق المنهج العلمي في الظواهر الاجتماعية، وكانوا يرون أن دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع الأساليب العلمية أمر لا يمكن تحقيقه لما بين ظواهر العلوم الطبيعية والاجتماعية من اختلافات جوهرية. وتتركز دعاوي هؤلاء المعارضين حول عدد من المسائل المتعلقة بتعدد المواقف الاجتماعية، واستحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية، وتعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية، وبعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية، وعدم دقة المقاييس الاجتماعية.

ويرى بعض هؤلاء المعترضين أن الباحث الاجتماعي يجد نفسه جزءاً من الظاهرة التي يدرسها، والتي قد يجد نفسه مهتماً بها اهتماماً شخصياً. مما يجعل دراسة الظواهر الاجتماعية تتأثر بقيم الباحث واتجاهاته أو العقائد السائدة في مجتمعه. مما يؤدي إلى عدم نجاح العلوم الاجتماعية في إعطائنا نتائج تماثل تلك التي قدمتها العلوم الطبيعية.

وفي مقابل هؤلاء العلماء الذين يشككون في إمكانية الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية، نجد فريقاً آخر من العلماء الذين يرون أن علم الاجتماع عليه أن يحتذي نمط العلوم الطبيعية. ومن ثم يجب على علم الاجتماع أن يطور قدرته على اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر، ووضع هذه القوانين في صيغة نظريات تماثل نظريات العلوم الطبيعية.

وبدليل بعض العلماء على علمية علم الاجتماع وإمكانية استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية بعدة أدلة منها تزايد الاعتماد على الأسلوب الكمي والرياضيات في البحث الاجتماعي، مما يجعل نتائجه صادقة وموضوعية.

ومما زاد من تدعيم الالتجاء إلى الرياضيات والأسلوب الكمي تعقد الحياة في المجتمع الحديث وتعقد المواقف الاجتماعية، مما جعل من الصعب الاعتماد على طريقة الملاحظة فقط في دراسة الظواهر الاجتماعية. ومن ثم كان لابد من الالتجاء إلى لغة الكم والاعتماد على الإحصاءات في شتى أشكالها.

وأخيراً يجدر بنا أن نشير إلى أنه على الرغم من هذه الاعتراضات التي أثارها بعض العلماء حول صعوبة استخدام المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاجتماعية إلا أن ذلك ليس مستحيلاً، ولا يشكك في علمية علم الاجتماع وإمكانية الدراسة العلمية للمجتمع. وإذا كانت هناك بعض الظواهر الاجتماعية التي يصعب دراستها حالياً باستخدام الأساليب العلمية، فقد يمكن دراستها في المستقبل بفضل الجهود المتواصلة لعلماء الاجتماع ونتيجة ابتكارهم لمناهج وأدوات حديثة أكثر دقة تتفق مع طبيعة الظواهر الاجتماعية.

ويظهر التداخل الواضح بين علمي النفس والاجتماع في دراسة كل منهما لموضوع الشخصية، وهي عبارة عن هذا النسق المنظم للسلوك، والاتجاهات، والمعتقدات، والقيم، وغيرها من السمات أو الخصائص التي تميز الفرد. ويعد مفهوم الشخصية مفهوما أساسيا بالنسبة لعلم النفس، كما تعتبر أحد الأبعاد الهامة للحقيقة الاجتماعية التي يدرسها علم الاجتماع، حيث أن البعد النفسي لا يمكن تجاهله أثناء دراستنا للظواهر الاجتماعية.

والفرق بين العلمين في دراسة موضوع الشخصية أن علماء النفس عادة ما يهتمون بدراسة السلوك الفعلي ويركزون على دراسة بناء وعمليات الشخصية في حد ذاتها. أما علماء الاجتماع، فإنهم عادة ما يهتمون بدراسة المواقف الاجتماعية التي تؤدي إلى أنماط معينة من السلوك. أي أن علماء الاجتماع عادة ما يهتمون بدراسة أنماط معينة من العلاقات الاجتماعية في ظهور سمات أو خصائص شخصية محددة.

ويظهر التداخل بين علمي النفس والاجتماع في ظهور علم الاجتماع النفسي كميدان من ميادين الدراسة في علم الاجتماع يهتم بدراسة البعد النفسي للحقيقة الاجتماعية، وكذلك ظهور علم النفس الاجتماعي كأحد ميادين علم النفس يهتم بدراسة كيفية انفعال الفرد إزاء أحوال المجتمع الذي يعيش فيه. ويهتم علم النفس الاجتماعي بدراسة كيفية تأثير الشخصية والسلوك الفردي بالبيئة الاجتماعية. إذ أن بحوثه عادة ما تلقي الضوء حول الطريقة التي تؤثر بها البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان.

ويتضح مما سبق أن هناك تداخل كبير بين علمي النفس والاجتماع. ويركز علم النفس اهتمامه حول الفرد ودراسة السلوك الفردي. كما يركز علم الاجتماع اهتمامه نحو المجتمع ودراسة العلاقات الاجتماعية. أما علم النفس الاجتماعي، فإنه يوجه اهتمامه نحو دراسة التفاعل بين الفرد والمجتمع، أو بين الشخصية الفردية والبناء الاجتماعي، مما يؤكد وجود التقارب في وجهات النظر بين علمي النفس والاجتماع.

الأنثروبولوجيا: تعني علم الانسان

تعتبر الأنثروبولوجيا من أحدث العلوم الاجتماعية. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الأنثروبولوجيا الطبيعية، والأنثروبولوجيا الثقافية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية.

وقد يبدو الاختلاف بين الأنثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع في أنماط المجتمعات التي يميل كلاهما نحو دراستها. إذ يميل علماء الأنثروبولوجيا الثقافية نحو تركيز اهتمامهم حول دراسة الأنساق التقليدية أو المجتمعات البدائية. بينما يميل علماء الاجتماع نحو دراسة المجتمعات الحديثة.

والأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من جميع جوانبها، دراسة كلية شاملة، أما علماء الاجتماع فيميلون غالبا نحو دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع، مثل دراسة نظام معين بعينه كنظام الأسرة، أو دراسة عملية معينة مثل الحراك الاجتماعي. كما أن الوسط الطبيعي لعالم الأنثروبولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكتفية بذاتها، بينما يدرس عالم الاجتماع المجتمعات الكبيرة الحجم والعمليات الاجتماعية المعقدة. وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، فإننا نجد أن هناك درجة كبيرة من التقارب بين العلمين تظهر أكثر في الأنثروبولوجيا الاجتماعية إذ

يتجه كل من العلمين نحو دراسة العلاقات الاجتماعية وتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية. مما جعل العالم الانجليزي (رادكليف براون) يطلق على الأنثروبولوجيا الاجتماعية اسم علم الاجتماع المقارن.

المدرسة الانجليزية قسمتالانثروبولوجيا الى ثلاثة الطبيعية والثقافية والاجتماعية

المدرسة الامريكية قسمت الانثروبولوجيا الى طبيعية وثقافية

علم الاقتصاد: هذه الجزئية لم يقم بشرحها الدكتور

يوجد اتصال وثيق بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية. إذ أن هناك قدر من التساند بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية، ومحاولة تفسير أحدهما بمعزل عن الأخرى، يجعل التفسير غير واضح. مما أدى إلى ظهور ميدان مستقل من ميادين الدراسة في علم الاجتماع هو علم الاجتماع الاقتصادي الذي يعنى بدراسة الجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية.

والواقع أن هناك قدر كبير من التساند الاميريقي بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السوسولوجية. فمثلا، نجد أن اهتمام الإدارة المستمر بمستويات الأجور داخل المصنع (متغير اقتصادي) يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيرات سياسية واجتماعية داخل وخارج المصنع.

ونجد أن الفكر الاقتصادي قد أسهم في مجال الكشف عن الأبعاد السوسولوجية في الحياة الاجتماعية. وبالمثل فإن الفكر السوسولوجي قد أسهم في الكشف عن الجوانب الاجتماعية للحياة الاقتصادية.

علم السياسة: هذه الجزئية لم يقم بشرحها الدكتور

إذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة كل جوانب المجتمع، فإن علم السياسة يكرس كل اهتمامه في دراسة ظاهرة القوة كما تتجسد في التنظيمات الرسمية. وإذا كان علم الاجتماع يولي اهتماما كبيرا بالعلاقات المتبادلة بين كافة النظم الاجتماعية – بما في ذلك الحكومة – فإن علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية التي تحدث داخل الحكومة. ويظهر التداخل بين علمي الاجتماع والسياسة في ظهور علم الاجتماع السياسي الذي يهتم بدراسة الظواهر والنظم السياسية في ضوء البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع. ونلاحظ أن هناك نوع من الالتقاء بين دراسات كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي في الوقت الحاضر. إذ يشترك كل من العلمين في دراسة كثير من الموضوعات.

ومع هذه الأهمية التي يولها علماء الاجتماع لدراسة موضوع الثقافة، إلا أنه يجب مراعاة أن عالم الاجتماع لا يدرس الثقافة لذاتها، إذ أنها تشكل الموضوع الأساسي للدراسة في الأنثروبولوجيا الثقافية. ولكن علم الاجتماع يهتم غالباً بدراسة هذا الموضوع نظراً لما تلقيه الثقافة من ضوء على العلاقات الاجتماعية التي تمثل الموضوع الأساسي في علم الاجتماع.

مفهوم الثقافة:

يستخدم الناس مفهوم ثقافة في حياتهم اليومية للإشارة إلى المعرفة أو قراءة الصحف والمجلات، أو ممارسة بعض الفنون كالموسيقى، وغير ذلك. ومن ثم فإن هذا المفهوم الشائع لدى عامة الناس يقسم المجتمع إلى صفة مثقفة وجمهور أقل ثقافة.

ويستخدم علماء الاجتماع مفهوم الثقافة بطريقة مختلفة تماماً، فكل أعضاء المجتمع الذين يتحدثون بلغته قد اكتسبوا الثقافة. فإكتساب الثقافة - من وجهة نظر علم الاجتماع - يتطلب مجرد مشاركة الأفراد في حياة المجتمع، وليس بالضرورة المشاركة في حياة الصفة المثقفة.

وقد وضع علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا عدة تعاريف لمفهوم الثقافة. ومن هذه التعاريف: (ليس مطالبين فيها) ما عدا (ج) واسماء العلماء ليس مطالبين فيها

(أ) يرى (مافيس بيسانز) و (جون بيسانز) أن مفهوم الثقافة يختلف عن مفهوم ثقافة ما. فالمفهوم الأول يشير إلى الجزء الذي تتعلمه من السلوك الإنساني. أما المفهوم الثاني فيشير إلى طرق الحياة المميزة لهذا المجتمع. أي أن مفهوم الثقافة يشير إلى مجمل التراث الاجتماعي للبشرية، بينما يشير مفهوم ثقافة ما إلى التراث الاجتماعي لمجتمع معين.

(ب) قد يقتصر مفهوم الثقافة على الأفكار وأنماط السلوك دون الأشياء المادية مثل الأدوات والآلات. وقد يتبين ذلك من تعريف (فيليبس) للثقافة على أنها نسق من المعايير والقيم. وكذلك تعريف (هوبل) للثقافة بأنها ذلك الكل المتكامل من أنماط السلوك المتعلمة التي تميز أفراد المجتمع والتي لا تنتج عن العوامل الوراثية البيولوجية.

(هذا المطلوب) (ج) وفي أوائل القرن العشرين اتسع مفهوم الثقافة، بحيث أصبح يدل على كل الجوانب المادية وغير المادية في الحياة البشرية. ويتضح ذلك من التعريف الكلاسيكي البسيط الذي وضعه (تايلور) في مطلع كتابه عن الثقافة البدائية حيث يقول (إن الثقافة أو الحضارة هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع.

وقد يستخدم بعض علماء الاجتماع هذا المفهوم الواسع الذي ذهب إليه (تايلور) للإشارة إلى خصائص السكان. وفي هذا الصدد ، يذكر (رونالد فيديريكو) أن مفهوم الثقافة قد يستخدم للإشارة إلى بعض الخصائص السكانية مثل: القيم، والمعتقدات، والسلوك، والأدوات، التي يحافظ عليها المجتمع، وتنتقل من جيل إلى جيل. ومن ثم فإن مفهوم الثقافة يتضمن كل جوانب الحياة الإنسانية من مادية وغير مادية التي يتعلمها ويشارك فيها أعضاء المجتمع. {

(د) وبالإضافة إلى الاتجاهات السابقة في تفسير مفهوم الثقافة، فإننا نجد أن هناك اتجاه يرى أن الثقافة تجريد معنوي للسلوك. بمعنى أن الثقافة مجموعة من الأفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو جماعة معينة. ويوضح (ردفيلد) هذا الاتجاه بقوله أن الثقافة تبدو في طريقة العمل والصناعة ولكنها لا تتكون من العمل والصناعة.

(هـ) وأخيرا نجد أن بعض التعريفات التي ظهرت لمفهوم الثقافة، تهتم بالجانب الرمزي وتعلم الرموز. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه (تيرنر) من حيث أن الثقافة يمكن النظر إليها على أنها نسق من الرموز التي لها دلالة أو معنى ، التي يكونها ويحافظ عليها أفراد المجتمع من أجل تنظيم شؤون حياتهم. وكذلك تعريف (هوايت) للثقافة على أنها الأشياء والأفعال ذات المعاني والتي تدرس في إطار غير شخصي.

ويتضح مما سبق، أن الاتجاهات المختلفة في تعريف الثقافة قد تأخذ اتجاهها واقعيًا يرى أن الثقافة هي كل ما يتكون من أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع إنساني معين أو جماعة معينة من البشر. وقد تأخذ الثقافة اتجاهًا تجريديًا يرى الثقافة مجموعة أفكار يجردها العالم من ملاحظته للواقع المحسوس الذي يشتمل على أشكال السلوك المكتسب الخاص بمجتمع أو جماعة معينة. وقد يظهر اتجاه ثالث يهتم بالجانب الرمزي. وهذا الاتجاه يعارض الاتجاه التجريدي ويأخذ بالاتجاه الواقعي على النحو الذي ذهب إليه (هوايت).

كما يتضح من التعاريف السالفة الذكر أن بعضها يهتم بتوضيح مكونات الثقافة من جوانب مادية أو غير مادية، ويأخذ بعضها اتجاهًا بنائياً يهتم بالصيغ العامة وأنماط الفعل والسلوك. بالإضافة إلى أن هناك بعض التعاريف التي تهتم بالجانب الرمزي.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات التي تبدو بين العلماء حول تعريفهم للثقافة. إلا أنه مما لا شك فيه أن الثقافة ظاهرة عامة توجد في جميع المجتمعات الإنسانية وتؤثر في عملية التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي تحدث بين الأفراد داخل هذه المجتمعات. مما يوضح أهمية الثقافة بالنسبة لعالم الاجتماع.

وعند دراستنا لثقافة المجتمعات المختلفة، يجب أن نتجنب الميل نحو الحكم على هذه الثقافات أو تقييمها بمصطلحات تتفق مع قيمنا ومعاييرنا ولا تتفق مع هذه الثقافات. مما قد يؤدي إلى رؤيتنا لهذه الثقافات على أن لها مكانة أدنى من ثقافتنا. بل يجب على عالم الاجتماع أن يكون موضوعياً وأن يتخذ وضعا يتسم بالنسبية الثقافية، وأن يحاول فهم الثقافات الأخرى في ضوء مصطلحاتها الخاصة.

وفي هذا الصدد يذكر (مالينوفسكي) أنه عند دراسة القيم والمعايير الأساسية للثقافة وتحديد أثرها على السلوك الاجتماعي، فإن كلا من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يقومون بدراسة ثقافة المجتمعات المختلفة باستخدام الملاحظة والمشاركة في حياة سكان هذه المجتمعات، مع تجنب الوقوع في ما يطلق عليه (التعصب السلالي) وهي الميل نحو تقييم الثقافات الأخرى بمصطلحاتنا التي قد لا تتفق مع هذه الثقافات.

وتتطلب الموضوعية العلمية درجة كبيرة من النسبية الثقافية التي تتجنب تقييم الثقافات وفقا لمصطلحاتنا الخاصة. ولاشك أن عالم الاجتماع يهتم بدراسة القيم والمعايير السائدة في المجتمعات المختلفة، كما يهتم بالتقييم الموضوعي لهذه القيم والمعايير، نظرا لما تلقيه من ضوء على العلاقات الاجتماعية ويمكن من فهم سلوك الجماعات التي تنتمي إلى المجتمعات المختلفة

٣- الجوانب المعيارية، وتتضمن المعايير أو القواعد التي تنظم السلوك. كما تتضمن القيم أو الأفكار النهائية المجردة حول ما هو صواب وما هو خطأ. بالإضافة إلى أنها تتضمن الجزاءات أي المكافآت التي تطبق بطريقة رسمية أو غير رسمية لفرض الامتثال للمعايير ولضبط السلوك المنحرف.

وتعد الثقافة كل معقد إلى أبعد حدود التعقيد نظرا لاشتمالها على عدد كبير جدا من السمات والملامح والعناصر التي حاولت بعض التعريفات أن تذكر جانباً منها كما هو الحال في تعريف (تايلور) مثلا، ويرجع ذلك التعقيد إلى حد كبير إلى تراكم التراث الاجتماعي خلال عصور طويلة من الزمن وكذلك استعارة كثير من السمات الثقافية من خارج المجتمع نفسه.

ويبدو تعقد الثقافة، عندما نحلل ثقافة المجتمع. فعلى الرغم من أن المجتمع كله تسوده ثقافة واحدة ذات طابع موحد فليس من الضروري بحال أن توجد كل السمات التي تؤلف تلك الثقافة الموحدة، في كل قطاعات ذلك المجتمع. بل كثيرا ما يقتصر وجود بعضها على قطاع منها أو على مجتمع محلي معين بالذات دون بقية القطاعات أو المجتمعات المحلية التي تؤلفه.

والمعروف أن الذي يعطي الثقافة طابعها المميز ومقوماتها الخاصة هو وجود طائفة من السمات الرئيسية العامة التي تسود المجتمع كله وتفرض نفسها عليه والتي تعرف باسم العموميات. وتتمثل هذه العموميات الثقافية في وحدة المشاعر ووحدة التقاليد والعادات والممارسات التي يشترك فيها كل أعضاء المجتمع، كالشعائر والمعتقدات الدينية واللغة وما إليها من السمات التي تعتبر أسسا جوهرية في تكوين المجتمع، والتي تحرص الجماعة عليها أشد الحرص وتعاقب على الخروج عليها.

ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من أن توجد في كل قطاع من قطاعات المجتمع أو في كل جماعة محلية فيه، ثقافته الجزئية الخاصة. فعلى الرغم من وحدة السمات الثقافية الأساسية أو العموميات، فقد ينفرد الرجال ببعض قواعد السلوك وبعض الممارسات من دون النساء، كما قد يكون للمتزوجين أو الآباء عادات اجتماعية تميزهم عن العزاب وعن الأبناء.

وإذا كانت العموميات هي التي تعطي المجتمع وحدته الثقافية وتعبّر في نفس الوقت عن تلك الوحدة، وبذلك تعتبر عاملا من عوامل التكامل والتماسك في المجتمع، فإن الخصوصيات تؤدي إلى ظهور التمايز والتفاوت داخل نطاق المجتمع، دون أن يتعارض ذلك مع التجانس الثقافي العام. والواقع أن التجانس الثقافي يتوقف إلى حد كبير على مدى التناسب بين العموميات والخصوصيات، بمعنى أنه كلما زادت العموميات ظهر المجتمع كوحدة ثقافية متجانسة، كما هو الشأن في المجتمعات الصغيرة والمجتمعات شبه المنعزلة. ولكن هذا لا يمنع من القول أن العموميات أقل في العدد دائما من الخصوصيات رغم أنها تسود المجتمع كله.

وقد توجي كلمة العموميات بأن السمة الثقافية العامة تمارس بحذافيرها في كل المجتمع وتفرض نفسها على جميع أفرادها بغير استثناء وهو أمر غير صحيح تماما. فالموقف الواحد كثيرا ما يمكن معالجته بطرق

أولاً- الجماعات:

ظهر مصطلح علم اجتماع الوحدات الصغيرة باعتباره ميدانا جديدا من ميادين الدراسة في علم الاجتماع، يقوم على دراسة الجماعات الصغيرة. وذلك في مقابل علم اجتماع الوحدات الكبرى الذي يشير إلى ميدان الدراسة السوسولوجية للجماعات الكبيرة.

ويعلق علماء الاجتماع أهمية كبيرة على دراسة الجماعات باعتبارها وحدة التحليل الأساسية في علم الاجتماع، كما أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية في علم النفس.

(أ) مفهوم الجماعة: (تعريف زاندين فقط معنا)

يرى (زاندين) أن الجماعة هي جمع من الناس الذين يتميزون بصفات أو خصائص عامة مشتركة. (مهمة)

(بينما يذهب (فيدريكو) إلى أن الجماعة هي فردين أو أكثر يتفاعلون بطريقة منظمة ويتشابهون مع بعضهم البعض.

ويعرف (تيرنر) الجماعة بأنها وحدة اجتماعية صغيرة نسبيا، تتكون من مجموعة قليلة من المكانات ومعايير واضحة تمكن الأفراد من القيام بأدوارهم. كما تعرف (لان روبرتسون) الجماعة بأنها جمع من الناس يتفاعلون مع بعضهم البعض بطريقة منظمة على أساس وجود توقعات مشتركة لكل منهم حول سلوك كل من الأفراد الآخرين.

ويرى (فيليبس) أن الجماعة مجموعة من الأفراد يدركون أنهم يشكلون جماعة وينظر إليهم الآخرون على أنهم كذلك.

ويذهب (جيتريج) إلى أن الجماعة مجموعة من الناس لهم بناء معين ويوجد بينهم اتصال وارتباط منظم. وينظر (هومانز) إلى الجماعة الإنسانية على أنها مجموعة من الأفراد الذين يتصلون ببعضهم البعض خلال فترة كافية من الزمن تكفي لكي يتمكن كل منهم من الاتصال بالآخرين. وذلك على أن يتم الاتصال بين الأفراد بشكل مباشر عن طريق علاقة الوجه بالوجه. اما (ستيوارت) فيعرف الجماعة بأنها جمع من شخصين أو أكثر يرتبطون معا عن طريق التفاعل والتركز حول مجموعة من المصالح المشتركة).

ويتضح من هذه التعريفات أن هناك اختلافات بين العلماء حول حجم الجماعة وكذلك الأسس التي تقوم عليها. فبالنسبة لحجم الجماعة نجد البعض يجعل نطاق الجماعة يتسع بحيث يشمل أي جمع من الناس يتميزون بصفات أو خصائص مشتركة. ومنهم من يقصر الجماعة على مجموعة صغيرة من الأفراد يقوم بينهم اتصال مباشر يعتمد على علاقات الوجه بالوجه. أما بالنسبة للأسس التي تقوم عليها الجماعة فقد تكون الصفات أو الخصائص العامة المشتركة بين الأعضاء، أو التفاعل والاتصال بينهم، أو اشتراك أعضاء الجماعة في مجموعة من المصالح المشتركة.

(ب) أنماط الجماعات:

يستخدم البعض مصطلح البيروقراطية للإشارة إلى التنظيم كما يميل البعض الآخر إلى استخدام مصطلحات محددة مثل المؤسسة أو المنظمة. وقد تشير كثرة المسميات والمصطلحات التي تستخدم للتعبير عن مفهوم التنظيم إلى غلبة الطابع التنظيمي الذي يعد من أبرز سمات العصر الحديث، فقد انتشرت التنظيمات داخل المجتمعات الحديثة حتى ليخيل للمرء أن هذا العصر قد أصبح عصر التنظيمات.

(أ) مفهوم التنظيم وأنماطه الأساسية:

يمكن النظر إلى التنظيمات على أنها جماعات أو وحدات اجتماعية تقام بطريقة عمدية من أجل تحقيق أهداف محددة. ونجد أن هناك أنماط مختلفة من التنظيمات، فهناك التنظيمات التي تحقق المنفعة كالتنظيمات الصناعية والتجارية التي يلتحق بها الأفراد من أجل تحقيق مكاسب شخصية مثل الحصول على الرواتب. وهناك تنظيمات اختيارية يلتحق بها الأفراد لأنهم يشتركون ويساهمون في أهداف التنظيم، مثل عضوية النقابات. كما يوجد بعض التنظيمات الإجبارية التي تفرض العضوية فيها على الأفراد بالقوة مثل السجون. (ب) النموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي:

البيروقراطية هي أحد أنماط التنظيم المعقد فكل تنظيم كبير الحجم يتطلب نظاما دقيقا من حيث تقسيم العمل. إذ أن تقسيم العمل والتخصص يؤديان إلى زيادة المهارة والكفاءة في العمل. ويطلق اسم البيروقراطية على هذا البناء الذي يوجه وينسق ويضبط مجهودات كثير من الأفراد الذين يؤدون أعمالا كثيرة ومتنوعة.

وتعد البيروقراطية أحد أنماط التنظيم التي يتزايد انتشارها في المجتمع الحديث وخاصة في المجتمعات الصناعية. وقد حدد لنا العالم الألماني (ماكس فيبر) عدة مميزات أو خصائص جوهرية للبيروقراطية ضمنها نموذج المثالي للتنظيم البيروقراطي، الذي يركز على عدة محاور أهمها وجود درجة عالية من التخصص، وبناء رئاسي للسلطة ينطوي على نطاق محدد للمسئولية، ونسق غير شخصي للعلاقات بين أعضاء التنظيم، وتحديد العضوية وفقا للمقدرة والخبرة الفنية، والفصل بين الدخل الخاص والمرتب الذي يحصل عليه الفرد بصورة رسمية.

(ج) التنظيم الرسمي وغير الرسمي:

كشفت كثير من الدراسات الاجتماعية عن أن سلوك الأفراد داخل التنظيمات لا يتحدد دائما عن طريق الأوامر والتعليمات كما ذكر (فيبر) في نموذج المثالي. فقد تبين أن التنظيمات تمتلئ بالأبنية غير الرسمية التي تعبر عن أهداف واحتياجات العاملين داخل هذه التنظيمات، والتي قد تتفق أو تختلف مع أهداف واحتياجات التنظيم نفسه. فالتنظيم قد يبدو في صورتين إحدهما رسمية والأخرى غير رسمية. ويميز البعض بين كل من التنظيم الرسمي وغير الرسمي على أساس أن التنظيم الرسمي هو التنظيم المكتوب على الورق، أي العلاقات المنطقية التي تحدها القوانين والسياسة المعمول بها داخل التنظيم. أما التنظيم غير الرسمي فهو نظام العلاقات المتبادلة القائمة على الحب والكراهية. ويشير إلى الممارسات غير الرسمية التي تظهر في شكل استجابة للقواعد الرسمية المنظمة المتبعة داخل التنظيم. وتظهر هذه الممارسات غير الرسمية من خلال العلاقات الاجتماعية التي تظهر بين أعضاء التنظيم، هذه العلاقات التي قد لا تتفق مع العلاقات المنطقية التي تحدها خريطة البناء التنظيمي. ومن الدراسات المهمة التي يرجع إليها الفضل في اكتشاف التنظيم غير الرسمي تلك التي تمت في مصانع (هاوثورن) الموجودة في مدينة (شيكاغو) في الفترة ما بين عامي ١٩٢٧ ، ١٩٣٢ والتي قام بها (التون مايو) وزملائه من الباحثين في قسم البحث الصناعي التابع لجامعة (هارفارد) لإدارة الأعمال.

ويعرف (تيرنر) المجتمع المحلي بأنه أنماط الفعل والتفاعل الاجتماعي التي يتم تشكيلها عن طريق نشاطات الناس اليومية في مكان للإقامة دائم نسبياً.

ويرى (فيدريكو) أن المجتمع المحلي هو جماعة من الناس يعيشون معا في منطقة جغرافية محددة، ويتعاونون في كافة نشاطات حياتهم، ويشتركون في الشعور بالانتماء إلى هذه الجماعة.

كما يذهب (ماكيفر وبيدج) إلى أن المجتمع المحلي هو مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض ويربطهم معا نظام عام من القواعد التي تنظم حياتهم وتحدد الصلات بينهم.

ويتضح من التعريفات السابقة أنها جميعاً تجعل من مكان الإقامة أو المنطقة الجغرافية المحددة، العنصر الأساسي اللازم توافره لوجود المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى هذا العنصر الأساسي نجد أن كل تعريف يركز على عنصر أو أكثر من العناصر التالية:

١- الاشتراك في الأهداف أو المصالح.

٢- الشعور بالانتماء أو بالعضوية المشتركة.

٣- وجود التفاعل بين الأفراد والجماعات.

٤- وجود نظام عام من القواعد التي تنظم حياة الناس وتحدد الصلات بينهم.

ويرى البعض أن هناك ثلاثة عناصر أساسية لا بد من مراعاتها عند تعريف المجتمع المحلي هي:

١- عندما تتجاوز مجموعة من الأسر في منطقة جغرافية محددة.

٢- عندما يوجد بين أبناء ذلك المجتمع قدر ملحوظ من التفاعل الاجتماعي المتكامل.

٣- عندما يتحقق لديهم إحساس بالعضوية المشتركة أو بالانتماء المشترك الذي لا يقوم على مجرد روابط القرابة الدموية فقط.

ويلاحظ أن بعض علماء الاجتماع يعترضون على ضرورة وجود مكان للإقامة أو بقعة معينة من الأرض كشرط لوجود المجتمع المحلي. فالقبيلة ليس لها مكان ثابت محدد، نظراً لأنها تنتقل وراء الكلاً، ومع ذلك فهي تمثل مجتمعا محلياً، ونجد أن العامل النفسي هو الرباط الأساسي في مثل هذا المجتمع المحلي.

ومن ثم فإن المجتمع المحلي يمكن تعريفه في ضوء كثرة التفاعل أو الإحساس بالعضوية المشتركة دون اشتراط الإقامة المشتركة في منطقة جغرافية محددة.

(ب) أنماط المجتمعات المحلية:

المقدمة

كان الاتجاه الشائع في علم الاجتماع يميل إلى رفض تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء العوامل النفسية التي تتألف منها الحياة الاجتماعية. ولكن هذا الموقف لم يعد متلائما مع علم الاجتماع الحديث. فمن الصعب الآن أن نقدم تحليلا سوسولوجيا لكثير من المشكلات الاجتماعية دون أن نأخذ في الاعتبار البعد النفسي والحقائق المختلفة التي يتوصل إليها علماء النفس المعاصرون. ومن هنا تبدو أهمية دراسة العلاقة بين المجتمع والشخصية. كما أن عملية التنشئة الاجتماعية تعتبر أحد العناصر التي يتضمنها التصور السوسولوجي للإنسان، بالإضافة إلى دورها الفعال في تكوين بناء الشخصية الإنسانية. وبمقتضى هذه التنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد الثقافة ويستوعب قيم المجتمع وأهدافه،

أولا- الشخصية الإنسانية:

(أ) مفهوم الشخصية:

يمكن تعريف الشخصية على أنها (هذا النسق المنظم للسلوك، والاتجاهات، والمعتقدات، والقيم، وغيرها من السمات أو الخصائص التي تميز الفرد). وهي ليست مجموعة من السمات أو الصفات أو الخصائص أو الأنماط المستقلة، بل إنها وحدة متماسكة من السمات التي يكمل بعضها بعضا، ويتفاعل بعضها مع البعض الآخر، بحيث ينتج عن هذا التفاعل وحدة متكاملة من الخصائص التي تميز الفرد عن غيره من أفراد المجتمع.

ويمكن تعريف سمات الشخصية بأنها استجابات نوعية واسعة الانتشار تماما يمكن التنبؤ بها إلى حد معلوم في بيئة تجريبية أو طبيعية. وقد تكون هذه السمات بسيطة يتكون كل منها من عنصر واحد، وقد تكون معقدة ومتشابهة.

كما يمكن النظر إلى أنماط الشخصية على أنها فئات من الأشخاص يكون لأفراد كل فئة منهم أنماط متماثلة من سمات الشخصية.

أما نمط الشخصية الأساسية فيبدو عندما تعيش جماعة من الأفراد في منطقة واحدة، وينشئون بأسلوب واحد من أساليب التنشئة الاجتماعية، ومن ثم يصبح لهم نمط واحد من أنماط الشخصية عندما يصلون إلى سن الرشد.

(ب) الثقافة والشخصية:

سجل علماء الأنثروبولوجيا اكتشافات متتالية حول العلاقة الوثيقة بين أنماط الثقافة ومظاهر الشخصية التي وجدت عند كثير من الشعوب البدائية، مما يوضح الدور الكبير الذي تلعبه الثقافة، لا من حيث تأثيرها في السلوك فحسب، بل من حيث تشكيلها لبناء الشخصية نفسه.

ومن ثم قام هؤلاء العلماء بدراسات واسعة، تعرف باسم بحوث الطابع القومي، كانت تهدف إلى تحديد الخصائص أو السمات الشخصية التي تميز أحد الشعوب. وذلك على اعتبار أن هذه الخصائص تكونت من خلال التراث الثقافي لهذا الشعب وتميزه عن غيره من الشعوب.

وقد برهنت هذه البحوث على أن كل ثقافة تميل إلى أن تنتج، كما تستند إلى (نموذج أساسي للشخصية) يتكون من مركب خصائص الشخصية. وهذا النموذج الأساسي للشخصية قد يتحقق وجوده عند العدد الأكبر من أفراد مجتمع معين وليس بالضرورة أن يتحقق وجوده بالنسبة لجميع أفراد المجتمع. كما كشفت هذه البحوث على أنه يمكن تفسير (نمط الشخصية الأساسية) عند كثير من المجتمعات بالرجوع إلى فكرة الثقافة السائدة فيها، إذ أن هناك نوع من الأخذ والعطاء بين الثقافة ونمط الشخصية السائد في كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

(ج) المجتمع والشخصية:

لاشك أن الجماعة الإنسانية هي التي تحمل الثقافة إلى الفرد، وهي أحد المحددات أو العوامل التي تؤثر في تكوين الشخصية. فجميع الأفراد الذين يكونون جماعة معينة نجد أن لهم صفات أو خصائص مشتركة. ومعنى هذا أن العضوية في جماعة معينة ينتج عنها درجة من التشابه في شخصيات أعضائها. ونجد أن القيم التي تقبلها الجماعة المعينة والأهداف التي توضحها لأعضائها والأدوار الاجتماعية التي تضعها لهم والمعاني المشتركة فيها، هي بعض محددات الشخصية لأعضاء هذه الجماعة.

ويمكن النظر إلى الشخصية على أنها مجموعة الأدوار الاجتماعية التي يقوم بأدائها الفرد في علاقاته الاجتماعية. ويحدد كل مجتمع الأدوار الاجتماعية التي يتوقع من أفرادها القيام بها، وهذه الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تحددها الجماعات الإنسانية لأعضائها، إنما تهدف إلى إحداث توقعات سلوكية مشتركة، ينتج عنها عناصر مشتركة في التكوين العام لشخصية الأفراد، مما يؤدي بدوره إلى سهولة الاتصال والتعامل وحسن التكيف ويسر التوافق الاجتماعي.

ويميل عدد كبير من علماء الاجتماع إلى إبراز الدور الذي تلعبه الشخصية الإنسانية عند إجراء تحليلاتهم السوسولوجية. ومن ثم فإنهم يسلّمون بأن العوامل المرتبطة بالشخصية تلعب دورا مهما في تحديد السلوك الاجتماعي للفرد. غير أنهم لا يعتقدون أن هذه العوامل تتمتع بنفس القدر من التأثير الذي تتمتع به القوى البنائية الموضوعية أو الوضع الاجتماعي للفرد كما يحدده الدخل والتعليم والمهنة.

١- الأسرة:

وتعتبر أهم الهيئات التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية في جميع المجتمعات. وترجع أهميتها إلى أنها الجماعة الأولية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في تنشئة الأطفال، وخاصة في السنوات الأولى من عمرهم. ففي الأسرة يتعلم الأطفال المعايير والقيم الثقافية ويكتسبون اللغة وغيرها من الرموز والمهارات الضرورية اللازمة لحياتهم المقبلة.

٢- المدرسة:

وهي الهيئة الرسمية التي يتم إنشاؤها تحت إشراف المجتمع. وتقوم المدرسة بتنشئة الأفراد وتعليمهم المهارات المتخصصة وأنواع المعرفة المتنوعة. إذ تمارس المدرسة في المجتمع الحديث دورا مهما في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها البيئة المتخصصة التي أوكل إليها المجتمع العملية التربوية وأصبح يعتمد عليها في تربية أبنائه على أسس وقواعد علمية سليمة. وفيها يتعلم الأطفال طاعة الآخرين والامتثال لقواعد المجتمع وقيمه ومعاييرهم المختلفة. كما أن المشاركة في حياة المجتمع تقلل من اعتماد الأطفال على أسرهم وتربطهم بالمجتمع الكبير بروابط جديدة.

٣- جماعة النظراء:

وتمارس هذه الجماعة تأثيرا كبيرا بالنسبة للتنشئة الاجتماعية للطفل. وكلما كبر الطفل، يزداد ارتباطه بجماعة النظراء، التي تتكون عادة من أطفال من نفس السن ونفس المستوى ويتقاسمون اهتمامات مشتركة. وقد يميل الطفل إلى قضاء معظم وقته في صحبة هذه الجماعة، أكثر مما يميل إلى قضاء معظم وقته مع الوالدين في الأسرة. وترجع أهميتها إلى أنها تعلم الطفل كيف يختار أصدقائه، وكيف يتفاعل معهم على أساس وجود نوع من المساواة بينه وبين أعضاء هذه الجماعة. ويستطيع الطفل أن يمارس بحرية جميع أنواع السلوك الذي قد يكون بعضه محرما عن طريق الأسرة أو المدرسة.

٤- وسائل الاتصال الجماهيرية:

ولاشك أن وسائل الاتصال تلعب دورا مهما فيما يتعلق بتنشئة الأفراد. فهي تنقل إليهم كثيرا من الأحداث الاجتماعية والتغيرات التي تحدث في المجتمع والتي تتدرج من وقائع الحياة اليومية العادية إلى أخبار الاختراعات أو الاكتشافات الجديدة في جميع المجالات. ويمكن أن تكون وسائل الاتصال الجماهيرية، إذا أحسن استخدامها، من أهم عوامل التقدم الإنساني، وأداة لنقل أسمى الأفكار والمشاعر الإنسانية إلى أكبر عدد من الأفراد.

انتهت المحاضرة

العملية التي عن طريقها يحاول الأفراد أو الجماعات تحييد أو إلحاق الضرر أو التخلص من منافسهم. أي أن الصراع يشير إلى اتجاه الأفراد أو الجماعات نحو التفوق أو الفوز على غيرهم من الأفراد أو الجماعات المعارضة وإبعادهم عن المنافسة بأية طريقة ممكنة.

(ج) التوافق الاجتماعي:

يستخدم علماء الاجتماع مصطلح التوافق للتعبير عن عملية التراضي أو الصلح بين الأطراف المتنافسة أو المتصارعة سواء كانوا أفرادا أو جماعات.

وقد يتخذ التوافق عدة صور أو أشكال مختلفة منها التوفيق أو التقريب بين وجهات النظر وعن طريقه يتم الاتفاق على أن تقوم الجماعات المتنازعة بالحصول على بعض أهدافها للتخفيف من حدة الخلافات أو الصراعات. وكذلك الوساطة التي تقوم على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة لإيجاد الرغبة بينهم في حل خلافاتهم. وكذلك الهدنة التي تشير إلى حدوث الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على الكف عن الخلاف أو الصراع على الرغم من عدم القدرة على حل المشكلات التي أدت إلى هذا الخلاف أو الصراع. ويحدث التسامح عندما يكون من الصعب أن يتنازل كل من الفريقين المتنازعين عن بعض الأهداف أو المصالح التي يرغبون في تحقيقها. ويشير التعاقد إلى الاتفاق الذي يحدث بين مجموعتين من الأفراد أو الجماعات على أن يقوم كل منهما أو لا يقوم بعمل شيء محدد في مقابل الحصول على بعض المزايا أو المكاسب من المجموعة الأخرى. وقد يلجأ الطرفان المتنازعان إلى القضاء كوسيلة لحل مشكلاتهم والفصل فيها. وأخيرا ينتهي الصراع بالاستسلام في حالة انتصار أحد الطرفين المتنازعين ولا يكون أمام المغلوب وقتئذ سوى أن يستسلم ويخضع للشروط التي يفرضها المنتصر. وعادة ما يكون الاستسلام إما للقوة المادية أو للتهديد الذي يصدر عن طرف يشعر بقوته عن الآخر، كما قد يكون استسلاما للقوة العقلية إذا كان استسلاما للرأي.

(د) التغيير الاجتماعي:

يشير التغيير الاجتماعي إلى العملية التي عن طريقها يحدث تحول أو اختلاف أو تطور، سواء في البناء الاجتماعي أو العلاقات الاجتماعية، خلال فترة من الزمن. وهو جزء من عملية أوسع هي عملية التغيير الثقافي والتي تشير إلى التغيير في ثقافة المجتمع.

ويذكر (روبرتسون) أن هناك مصادر كثيرة متداخلة ومتعددة للتغيير الاجتماعي لعل أهمها:

البيئة الجغرافية، والأفكار، والتكنولوجيا، والتجديد الثقافي، والفعل الإنساني.

ويتضح من مصادر التغيير الاجتماعي سالف الذكر أن هناك مصادر مختلفة للتغيير بعضها خارج عن نطاق الإرادة الإنسانية مثل البيئة الجغرافية وبعضها الآخر يرجع إلى النشاط الإنساني والعوامل الاجتماعية

والثقافية المختلفة. ويجب إدراك أن التغير يحدث في المجتمع نتيجة لكثير من العوامل المتداخلة التي يؤثر بعضها في البعض الآخر، من عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وغير ذلك.

ثانيا- العمليات الثقافية:

النسق الثقافي يتغير باستمرار، سواء كان هذا التغير يشمل الجوانب الإدراكية من الثقافة (المعرفة)، أو يشمل الجوانب المعيارية منها (القواعد والقيم)، أو يشمل الجوانب المادية (الأشياء). وقد يشمل التغير جانبا أو أكثر من هذه الجوانب، أو يشملها جميعا في وقت واحد. ونجد أن هناك بعض العمليات الثقافية التي تؤدي إلى حدوث هذا التغير الثقافي. (تعريف العمليات الثقافية هي الطرق التي عن طريقها تنتقل الثقافة وتنتشر وتتغير). ومن أهم هذه العمليات الثقافية: التجديد، والانتشار، والمنح الثقافي، والتمثل الثقافي، والتخلف الثقافي أو الهوة الثقافية.

(أ) التجديد:

ويعني التجديد الاختراع أو الاكتشافات، ويعتبر كل منهما أحد مصادر التغير الثقافي في المجتمع. ويعرف الاختراع بأنه طريقة مستحدثة في مزج أنواع من العناصر بعضها مع بعض. كما يعد الاكتشاف أحد مظاهر التجديد التي تؤدي إلى حدوث عملية التغير الثقافي. فالكشاف مواد جديدة داخل المجتمع قد يؤدي إلى حدوث سلسلة واسعة من التغيرات، وخاصة في المجتمعات التقليدية البسيطة.

(ب) الانتشار الثقافي:

يشير مفهوم الانتشار إلى عملية انتقال السمات الثقافية من ثقافة إلى أخرى ويعد من أهم عوامل التغير الثقافي. ويلعب التقليد أو المحاكاة دورا مهما بالنسبة لعمليات التغير الثقافي. ولانتشار الثقافة يجب توافر عدة عناصر، منها وجود بعض السمات أو العناصر الثقافية التي تستحق أن تنشر، ومنها ضرورة وجود مجتمع يتقبل هذه السمات أو العناصر الثقافية، بالإضافة إلى ضرورة وجود طريقة أو وسيلة تستعمل كأداة للنشر، كالإذاعة والكتب والأشخاص الذين ينتقلون بين الثقافات المختلفة.

وبالنسبة لكيفية انتشار الثقافة، فقد يكون هذا الانتشار طواعية أو عن طريق الجبر والإلزام. وفي الحالة الأولى يستعير المجتمع العناصر الثقافية من مجتمع آخر، وفي الحالة الثانية تفرض سلطة أمره نوعا من الثقافة على جماعة مغلوبة على أمرها.

ويلاحظ أن النمط الثقافي الذي يلقي فبولا من الجماعة يدخل في تكوين ثقافتها الكلية. وقد يصبح بعد ذلك عرضة للانتشار إلى مجتمعات أخرى عن طريق الاحتكاك الثقافي والتفاعل بين الثقافات المختلفة. وكلما زادت فترة التفاعل والاحتكاك الثقافي بين المجتمعات المختلفة، زادت الاستعارات الثقافية، وبالتالي ترتفع معدلات التغير الثقافي.

(ج) المزج الثقافي: (محذوف)

يشير المزج الثقافي إلى العملية التي تحدث بين عدد من المجتمعات ذات الثقافات المختلفة إذا ما اتصلت هذه المجتمعات بعضها ببعض فتتأثر كل ثقافة بالأخرى عن طريق إعاره واستعارة السمات الثقافية المختلفة، ولكن دون أن تفقد أي من هذه الثقافات مقوماتها ومظهرها الأصلي. ودون أن تندمج إحدهما في الأخرى اندماجا كاملا.

ويمكن أن تتم عملية المزج الثقافي بين أجناس مختلفة بدون حدوث اختلاط بيولوجي بين هذه الأجناس. كما أن عملية المزج الثقافي عملية ذات اتجاهين، بمعنى أن هناك تأثيرات متبادلة تحدث بين الثقافات التي تحتك ببعضها، وإن كانت الثقافة الأقوى تكون أكثر تأثيرا في الثقافة الأضعف.

(د) التمثل الثقافي: (محذوف)

يشير التمثل أو التمثيل الثقافي إلى العملية التي عن طريقها تحاول الجماعات ذات أنماط السلوك المختلفة أن تندمج مع بعضها البعض في وحدة اجتماعية وثقافية مشتركة. أي أن هذه العملية تؤدي إلى اندماج أو انصهار ثقافتين أو أكثر في وحدة ثقافية متجانسة. ومن أشهر عمليات التمثيل الثقافي، ظهور الثقافة الأمريكية نتيجة تفاعل واندماج عدة ثقافات أوروبية قديمة.

وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية التمثيل الثقافي، مثل العزلة ومدى التشابه الثقافي ومدى الاختلاف أو التقارب في الصفات الجسمية، والاختلاط البيولوجي، ومدى الشعور بالبعد الاجتماعي، ومدى تكافؤ الفرص في النشاط الاقتصادي.

(هـ) التخلف الثقافي: (التوارخ ليست معنا)

ورد مفهوم التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية في كتاب (التغير الاجتماعي) للعالم الأمريكي (وليام أوجبرن) الذي نشره عام ١٩٢٢م. ويرى (أوجبرن) أن التغيرات التي تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية - العادات والتقاليد وأساليب التفكير في المجتمع - لا تتزامن تماما مع التغيرات التي تطرأ على الثقافة المادية. فيشهد المجتمع نتيجة لذلك نوعا من التخلف الثقافي الذي يرجع إلى تفاوت معدلات التغير الثقافي في الناحيتين المادية واللامادية.

ويشير التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية إلى الموقف الذي يتغير فيه أحد عناصر أو مكونات الثقافة، بشكل أسرع مما يتغير به غيرها من العناصر أو المكونات الأخرى للثقافة، وفي غالبية الحالات نجد أن العناصر المادية للثقافة تتغير بسرعة أكبر من تغير العناصر غير المادية وإن كان البعض يرى أنه في معظم المجتمعات وفي غالبية فترات التاريخ، نجد أن الثقافة غير المادية قد تغيرت بشكل أسرع من تغير الثقافة المادية.

أوهذه القوانين. ويقوم الزواج على تفضيل العلاقة الدائمة بين الطرفين والرغبة في الحياة المشتركة، ومما يشجع على ذلك احتقار الجماعة لمن ينصرف عنه إلى علاقة أخرى من العلاقات التي يستنكرها المجتمع.

٢- تطور الزواج:

اهتمت الدراسات التي حاولت دراسة تطور الزواج أن تضع بعض الفروض عن الأشكال الأولى للزواج. ويرى أغلب العلماء أن الزواج الأحادي، أي زواج رجل واحد بامرأة واحدة، يقع في نهاية سلسلة التطور الاجتماعي لنظام الزواج. ومنهم (لويس مورجان) في كتابه (أنساق روابط القرابة والمصاهرة في العائلة الإنسانية) الصادر عام ١٨٧٠ وكذلك كتابه (المجتمع القديم) عام ١٨٧٧. وإن كان (وستر مارك) قد ذكر في كتابه (تاريخ الزواج الإنساني) الصادر عام ١٩٢١ أن الإنسان كان يتبع في الأصل نظام الزواج الأحادي وليس الزواج التعددي.

٣- أشكال الزواج:

يظهر الزواج في المجتمعات الإنسانية في صور أو أشكال متعددة. ويمكن تصنيف الأشكال المتعددة للزواج في شكلين أساسيين هما: الزواج الأحادي، والزواج التعددي الذي قد يأخذ شكل تعدد الزوجات، أو تعدد الأزواج، أو الزواج الجماعي.

وإذا تم زواج أفراد الجماعة من داخلها يطلق عليه الزواج الداخلي، أما إذا تم من خارج الجماعة فيطلق عليه الزواج الخارجي.

نظام الأسرة:

الأسرة نظام اجتماعي، بالإضافة إلى أنها ترتبط بغيرها من النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع مثل النظام التربوي والنظام الاقتصادي.

وبالإضافة إلى أن الأسرة تعد نظاما اجتماعيا عالميا، بل أنها من أهم النظم الموجودة في المجتمعات المختلفة. فهي أيضا جماعة اجتماعية أولية تقوم على علاقات المواجهة المباشرة الوثيقة والتعاون الواضح وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف.

١- تعريف الأسرة:

يرى بعض العلماء أن الأسرة هي الجماعة القرابية التي عن طريقها يتم تربية الأبناء وقضاء بعض الاحتياجات الإنسانية المحددة. وإن كان هناك من العلماء من لا يشترط وجود الأطفال كشرط لتكوين الأسرة. فقد ذهب (أوجبرن) إلى أن الأسرة رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها.

وفي اقتصاد الصيد والجمع، نجد أن النشاط الاقتصادي يتم تنظيمه عادة عن طريق القرابة. كما نجد قدرا كبيرا من المساواة بين الأفراد في المجتمع نظرا لقلّة مصادر الثروة. وتبدو المساواة واضحة بين الرجال والنساء على الرغم من قيام كل منهما بأداء أدوار مختلفة.

كما يتميز هذا النوع من الاقتصاد بوجود نوع بسيط من التكنولوجيا، يتمثل في وجود عصا الحفر، والأقواس، والسهام، وغيرها من الأشياء المادية البسيطة.

٢- الاقتصاد الزراعي:

ويتميز هذا النمط الاقتصادي بأن كل من الرجال والنساء يقومون غالبا بأداء نفس الأدوار، بل أن النساء يتحملن القيام بكثير من الأدوار التي يتركها الرجال. وفي هذا النمط الاقتصادي تظهر القيادات السياسية كما تظهر الأسواق ويبدأ استخدام النقود في التعامل ومن ثم تبدو مظاهر عدم المساواة بين الأفراد في هذا المجتمع الزراعي، وذلك عندما يمتلك بعض الأفراد مصادر الثروة أكثر مما يمتلك الأفراد الآخرون.

٣- الاقتصاد الصناعي:

يختلف نمط الاقتصاد الصناعي عن غيره من الأنماط الاقتصادية الأخرى من حيث أن وسائل الإنتاج أصبح يمتلكها تماما صاحب العمل بالإضافة إلى امتلاكه لمكان العمل والمواد الأولية.

وعلى الرغم من استمرار مظاهر عدم المساواة بين الأفراد في ظل هذا النمط الاقتصادي، إلا أنها تكون بدرجة أقل من مظاهر عدم المساواة التي توجد في نمط الإنتاج الزراعي. كما يقل تأثير القرابة، التي تفقد كثيرا من وظائفها في المجتمع.

٤- الاقتصاد الصناعي المتقدم:

ويوجد هذا النمط الاقتصادي في بعض المجتمعات الحديثة المتقدمة مثل الولايات المتحدة. وفيه نجد أن نسبة القوى العاملة التي تعمل في الزراعة، تثبت تقريبا عند مستوى منخفض جدا، مع استمرار النقص في نسبة القوى العاملة التي تعمل في الصناعة، وزيادة نسبة القوى العاملة التي تعمل في الخدمات.

وظائف النظام الاقتصادي:

هناك عدة أنماط مختلفة من أنماط التنظيم الاقتصادي. وكل نمط منها يؤدي عدة وظائف أساسية في سبيل إشباع احتياجات أعضاء المجتمع. أما أهم وظائف النظام الاقتصادي فهي الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.

ويتضمن الإنتاج، جمع واستغلال الموارد البشرية والطبيعية في المجتمع في إنتاج السلع والخدمات. كما يتضمن التوزيع، نقل المواد الأساسية للإنتاج إلى الهيئات الإنتاجية، بالإضافة إلى نقل المنتجات من هذه الهيئات الإنتاجية إلى الهيئات المستهلكة. أما الاستهلاك فيتضمن استخدام أو استعمال السلع والخدمات.

انتهت المحاضرة

المحاضرة الثالثة عشرة

المشكلات الاجتماعية

مقدمة:

يرى بعض العلماء أن علم الاجتماع يعد علما نظريا، بمعنى أنه يهدف إلى اكتساب المعرفة حول طبيعة المجتمع البشري دون محاولة الاستخدام العملي لهذه المعرفة. في حين يرى بعض علماء الاجتماع أن علم الاجتماع علم تطبيقي يهتم بوضع حقائق الحياة الاجتماعية في مجال التطبيق العملي. ويهدف علم الاجتماع التطبيقي إلى استخدام المعرفة السوسولوجية في حل المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة الطلاق والتمييز العنصري والصراع الصناعي والإسكان غير الملائم والمناطق المتخلفة والبطالة.

ويميز البعض بين المشكلات الاجتماعية والمشكلات السوسولوجية أو المشكلات العلمية. فالمشكلات الاجتماعية هي موقف منحرف عن موقف مرغوب فيه. أما المشكلات السوسولوجية فهي مشكلات معرفية تظهر حينما لا تكون العلاقات بين الأحداث معروفة وهي نوع من الصعوبات التي تواجه المعرفة السوسولوجية للمجتمع الإنساني.

مفهوم المشكلات الاجتماعية:

٣- ويؤدي التكيف مع ظروف الحياة الجمعية إلى مجموعة ثالثة من المشكلات التي يتحتم على كل مجتمع مواجهتها والعمل على حلها فالإنسان لا يستطيع البقاء في بيئته الطبيعية دون حياة اجتماعية. وربما كانت الحاجة إلى إشباع احتياجاته الاجتماعية هي التي تدفعه إلى الحياة المشتركة. وعندما يجد الإنسان نفسه يحيا في جماعات يواجه على الفور مجموعة خاصة من المشكلات التي تتجاوز المستوى الفردي ذلك أن الأفراد الذين يعيشون معا يجب أن يقوموا بإيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين أفعالهم ومن ثم توصل الإنسان إلى تكوين الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية من جماعات ومجتمعات محلية وتنظيمات ومجتمعات.

المشكلات الاجتماعية والتغير الثقافي:

من المتفق عليه أن المشكلات الاجتماعية تحدث نتيجة لعمليات التغير الاجتماعي كما أن العمل على حل هذه المشكلات الاجتماعية يتطلب إحداث بعض التغيرات الاجتماعية. إذ أن عملية حل المشكلة تتضمن تغيير الظروف المؤدية إلى ظهورها إلى درجة القضاء عليها نهائيا أو التخفيف من حدتها على الأقل.

وكلما زادت سرعة واستمرار عملية التغير الاجتماعي زادت احتمالات ظهور المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع وقد تظهر هذه المشكلات على مستوى المجتمع المحلي أو الإقليمي أو على مستوى المجتمع بأسره.

وتشير الدراسات التي أجريت على المجتمعات المحلية إلى حقيقتين أساسيتين: الأولى أنه خلال السنوات الأخيرة شهدت غالبية المجتمعات المحلية تغيرات اجتماعية سريعة ومستمرة ترتب عليها نتائج متعددة منها حدوث تعديلات في كل من الخصائص السكانية لهذه المجتمعات والنسق الأيكولوجي والبناء الاقتصادي والأنماط الأيكولوجية.

أما الحقيقة الثانية فهي أن معظم هذه المجتمعات قد عانت أثناء حدوث هذه التغيرات الاجتماعية من كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والايكولوجية ومن بين هذه المشكلات مشكلة الازدحام السكاني والفساد والفقر وعدم الاستقرار في المناطق الحضرية وتناقص السكان والانهيار الاقتصادي في المناطق الريفية.

ويرى (أوجبرن) أن التغيرات التي تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية - العادات والتقاليد وأساليب التفكير في المجتمع - لا تتزامن تماما مع التغيرات التي تطرأ على الثقافة المادية. فيشهد المجتمع نتيجة لذلك نوعا من التخلف الثقافي الذي يرجع إلى تفاوت معدلات التغير الثقافي في الناحيتين المادية واللامادية.

ويشير التخلف الثقافي أو الهوية الثقافية إلى الموقف الذي يتغير فيه أحد عناصر أو مكونات الثقافة، بشكل أسرع مما يتغير به غيرها من العناصر أو المكونات الأخرى للثقافة، وفي غالبية الحالات نجد أن العناصر المادية للثقافة تتغير بسرعة أكبر من تغير العناصر غير المادية مما يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية متعددة داخل المجتمع.

أسباب المشكلات الاجتماعية:

تبين لنا مما سبق أثر سرعة واستمرار عملية التغير الاجتماعي في ظهور المشكلات الاجتماعية. والواقع أن هذه المشكلات تحدث نتيجة لعدة عوامل متداخلة ومتراصة. وقد كشفت كثير من الدراسات الاجتماعية عن أن المشكلات الاجتماعية ترجع بوجه عام إلى نواحي القصور في التراث الثقافي والاجتماعي والبيولوجي، فضلا عن نواحي القصور في السياسات الاجتماعية.

ويرى (مافيس بيسانز) و (جون بيسانز) أن المشكلات الاجتماعية ترجع إلى العوامل التالية:

- ١- السلوك المنحرف، وهو ذلك النمط من السلوك الذي ينظر إليه عدد كبير من أفراد المجتمع على اعتبار أنه يمثل تهديدا أو انتهاكا للمعايير الثقافية والقيم السائدة داخل المجتمع. ومن أمثلة المشكلات الاجتماعية التي تظهر نتيجة السلوك المنحرف مشكلة تعاطي المخدرات.
- ٢- وقد تنشأ المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة التمييز العنصري نتيجة اعتراض سبيل أو إحباط الأهداف الاجتماعية لفئة من الناس داخل إطار النسق الاجتماعي.
- ٣- كما قد تظهر المشكلات الاجتماعية مثل مشكلة الانفجار السكاني نتيجة تهديد استمرار التنظيم أو عدم استقرار أو ثبات النسق الاجتماعي نفسه.
- ٤- وأخيرا قد تنشأ المشكلات الاجتماعية نتيجة أي ظرف يهدد أسلوب الحياة داخل المجتمع.

المدخل النظرية في دراسة المشكلات الاجتماعية

١- مدخل الانحراف الشخصي:

ويهتم مدخل الانحراف الشخصي أو المرض الاجتماعي بدراسة دوافع وسلوك الأفراد المنحرفين الذين يؤدي انحرافهم إلى حدوث المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع.

المحاضرة الرابعة عشرة

الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف

مقدمة:

ظهرت تفسيرات مختلفة لعوامل وأسباب السلوك المنحرف، منها تفسيرات بيولوجية وايكولوجية ونفسية. وفي مقابل هذه التفسيرات استحدث علماء الاجتماع بعض المداخل النظرية المختلفة في دراسة وتفسير السلوك المنحرف. وقد اهتم هؤلاء العلماء، وخاصة المهتمين بالجانب التطبيقي، باستخدام هذه المداخل النظرية في دراسة أنماط أو نماذج مختلفة من السلوك المنحرف مثل: الإجرام، وجناح الأحداث، والأمراض أو الاضطرابات العقلية، والانتحار.

المقصود بالسلوك المنحرف: تعريف : الجريمة محضورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير

يرى بعض العلماء أن الانحراف هو انتهاك لقواعد أو معايير المجتمع، أو هو علامة أو وصمة تلصق بالأفعال أو الأفراد المنحرفين عن طريق الجماعات الأكثر قوة داخل المجتمع.

وقد يعرف بعض العلماء الانحراف بأنه السلوك الذي ينظر إليه عدد كبير من أفراد المجتمع على أنه يستحق التوبيخ ويتجاوز حدود التسامح. بينما ينظر فريق آخر من العلماء إلى الانحراف على اعتبار أنه ذلك السلوك الذي يمثل انتهاكا للمعايير الاجتماعية أو لا يمثل للتوقعات الاجتماعية.

ويرى (كلينارد) أنه يمكن تعريف السلوك المنحرف بأنه انتهاك القواعد الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام في المجتمع.

ويشير هذا المفهوم إلى أن المعايير هي التي تحدد السلوك المنحرف، وأن هذه المعايير تختلف من ثقافة إلى أخرى. بالإضافة إلى أنها تختلف في الثقافة الواحدة في مختلف الفترات الزمنية. أي أن هناك بعض أنماط السلوك التي تعد سلوكا منحرفا في مجتمع معين وفي ثقافة معينة، بينما لا تشكل نمطا من السلوك المنحرف في ثقافة أخرى.

ويفضل علماء الاجتماع استخدام مصطلح (الانحراف) بدلا من استخدام مصطلح (السلوك الشاذ)، نظرا لارتباط المصطلح الأخير بالمرض النفسي، أكثر من ارتباطه بعدم التوافق أو بالصراع. كما أن الأشخاص الذين ينحرفون عن المعايير الاجتماعية ليسوا بالضرورة مرضى نفسيا أو عقليا. والشخص المنحرف من وجهة نظر مجتمع معين، أو نسق اجتماعي بالذات، قد ينظر إليه باعتباره ممتثلا أو مسائرا، من منظور فلسفي أخلاقي آخر، أو في حقبة تاريخية معينة.

اللامعيارية والسلوك المنحرف:

يشير مفهوم اللامعيارية إلى المواقف التي ينعدم فيها وجود المعايير الاجتماعية أو تكون فيها هذه المعايير غامضة أو غير واضحة.

وقد استخدم (دور كايم) مفهوم اللامعيارية في دراسته للانتحار ليشير إلى الموقف الذي يحدث فيه ضعف أو صراع بين المعايير الاجتماعية مما يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف. وطبقا لدراسته ترتفع معدلات الانتحار عندما تضعف الروابط الاجتماعية، أو عندما لا توجد القواعد الفعالة لضبط الطموحات والسلوك الأخلاقي، أو عندما يكون الناس في عزلة.

وقد قدم (ميرتون) في مؤلفه (النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي) تصنيفا لأنماط تكيف الأفراد في المجتمع للفتاوت بين الأهداف الثقافية والأساليب النظامية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. ويرى (ميرتون) أن هناك خمسة أنماط لتكيف الأفراد في المجتمع، أولها نمط وظيفي، أي يساعد على بقاء النسق الاجتماعي، وهو نمط الامتثال، حيث يمثل سلوك الفرد قبولا للأهداف الثقافية والوسائل النظامية لتحقيق هذه الأهداف. أما باقي الأنماط الأربعة لتكيف الأفراد في المجتمع فهي أنماط ضارة وظيفيا، أي أنها أنماط تكيف منحرفة، تهدد بقاء النسق الاجتماعي، وهذه الأنماط هي:

